



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Strengthening bank capital and its role in economic activity: "First Abu Dhabi Bank as a case study"

تعزيز رأس المال المصرفي ودوره في النشاط الاقتصادي- مصرف ابو ظبي الاول عينة دراسية

أ.د. وحيدة جبر خلف المنشيد / المشرف
Waheda Jabber Khalaf Al-Menshid
dr_waheda@Uomustansiriyah.edu.iq

منتظر مهدي صالح القره غولي / الباحث
Muntather Mahdi Saleh Al- QaraGhali
muntather_m.salih@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية

Abstract

This research aims to identify the methods and mechanisms banks use to increase their capital, taking into account modern techniques and their applicability. It also seeks to demonstrate the role of capital size in enhancing financial stability and boosting banks' creditworthiness. The research posits that capital increases can have an indirect impact on economic activity. The findings indicate that bank capital can influence economic growth by reducing banks' incentives to take risks, increasing their reserves against losses, enhancing their resilience to shocks, mitigating recessions, and ultimately stimulating economic growth.

Keywords: Capital, Bank Capital Increase, Economic Growth.

المستخلص

يهدف البحث الى التعرف على اساليب واليات المصارف في زيادة حجم رأس المال مع الاخذ بالاعتبار الاساليب الحديثة وامكانية تطبيقها من قبل المصارف, وبيان دور حجم رأس المال في تعزيز الاستقرار المالي ورفع القدرة الائتمانية للمصارف, إذ يفترض البحث إن تعزيزات رأس المال من شأنها ان يكون لها تأثيراً غير مباشر على النشاط الاقتصادي, وقد توصل البحث الى انه يمكن أن يكون لرأس مال المصرفي تأثير على النمو الاقتصادي من خلال الحد من حوافز خوض المصارف للمخاطر وزيادة احتياطات المصارف ضد الخسائر, ويعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات ويساعد على تلاشي حالات الركود وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.

الكلمات الرئيسية: رأس المال، تعزيز رأس المال المصرفي، النمو الاقتصادي.

المقدمة

في ضوء التطورات المصرفية الحديثة والأزمة المالية والمصرفية العالمية، وتلبيةً لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل 3)، اتجهت العديد من البنوك المركزية نحو سياسة تعزيز رأس المال المصرفي. وقد نتج عن ذلك مضاعفة متطلبات الحد الأدنى لرأس المال المصرفي الذي يُعد أحد أهم العناصر التي يركز عليها العمل المصرفي؛ إذ يمثل رأس المال خط الدفاع

الأول لحماية أموال المودعين وتأمينها ضد أية خسائر قد تتعرض لها المصارف ويعزز قدرة المصرف على البقاء والمنافسة. لهذا السبب، تسعى المصارف باستمرار إلى زيادة رأس المال بطرق متعددة، وقد أفرزت هذه التعزيزات مفاهيم وقواعد أخرى للعمل المالي والمصرفي، فقد تميزت التحولات الاقتصادية والمالية والمصرفية التي مر بها العالم مؤخراً بمواكبتها للعامل التكنولوجي في كافة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية. وكان للتغيرات العالمية، الناجمة عن الأزمة المالية العالمية عام 2008، وأزمة الديون الأوروبية، وجائحة كورونا عام 2019، دوراً كبيراً في تغيير مسار الاقتصاد العالمي وتطوراتها. ونتيجة لذلك، سارعت المصارف عالمياً لتبني استراتيجيات وآليات متعددة لدعم مراكزها المالية، ورفع مستوى الكفاءة، وتعزيز قدرتها التنافسية، إذ يضمن هذا التوجه توفير الدعم اللازم للنشاط الاقتصادي والمحافظة على استقراره المالي.

أولاً: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في الصعوبات التي تواجهها المصارف في تلبية المتطلبات التنظيمية والإشرافية ومتطلبات بازل (3)، للتكيف مع التوجهات الخاصة بتعزيز رؤوس أموالها، كون أن الاحتفاظ بمزيد من رأس المال يمثل تكلفة من وجهة نظر المصرف لذلك تحاول المصارف اللجوء إلى الطريقة الأقل تكلفة لتلبية هذه المتطلبات مع البحث عن الطرق الجديدة الخاصة بتعزيز رأس المال وإمكانية تطبيقها.

ثانياً : هدف البحث: يهدف البحث إلى:

1. التعرف على أساليب واليات المصارف في زيادة حجم رأس المال مع الأخذ بالاعتبار الأساليب الحديثة وإمكانية تطبيقها من قبل المصارف.

2. بيان دور حجم رأس المال في تعزيز الاستقرار المالي ورفع القدرة الائتمانية للمصارف.

ثالثاً : أهمية البحث : تكمن أهمية البحث في مواكبته للتوجهات الحالية للسلطات والجهات التنظيمية والإشرافية نحو تعزيز رؤوس أموال المصارف لتوفير الحماية اللازمة للقطاعات المصرفية لتجنب الصدمات التي تتعرض لها الأسواق المصرفية وضمان توفير الحماية الكافية لأموال المودعين في ظل حالة عدم اليقين التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

رابعاً : فرضية البحث: يفترض البحث إن تعزيزات رأس المال من شأنها أن يكون لها تأثير غير مباشر على النشاط الاقتصادي من خلال تعزيزها للاستقرار المالي وزيادة قدرة المصارف على منح المزيد من الائتمان المصرفي والذي يعد من الركائز الأساسية لرفع معدلات النمو الاقتصادي وحركة النشاط الاقتصادي.

خامساً: مجتمع وعينة البحث: يشمل مجتمع البحث المصارف العاملة في القطاع المصرفي الإماراتي جميعها والمشمولة بقرار البنك المركزي الإماراتي الخاص بزيادة الحد الأدنى لرأس المال. أما عينة البحث فقد تمثلت بمصرف أبو ظبي الأول والذي يعد من أهم المصارف العاملة في القطاع المصرفي الإماراتي.

سادساً : منهج البحث: لغرض تحقيق أهداف البحث وأثبت صحة فرضيته اعتمد البحث على الأسلوب التحليلي والذي يستند على المنهجين الاستقرائي والوصفي من خلال جمع نتائج التحليل المالي لعينة البحث وكذلك الاعتماد على الأسس النظرية والتاريخية من الكتب والرسائل والاطاريح والدوريات والانترنت.

سابعاً: الاطار الزمني والمكاني:

1. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في المدة المحصورة (2017-2024).

2. الحدود المكانية: القطاع المصرفي الإماراتي.

ثامناً: هيكلية البحث: هيكل البحث ينقسم إلى المحاور الآتية :

المحور الأول: الجانب النظري (مفهوم رأس المال المصرفي واليات تعزيزه).

المحور الثاني: العلاقة بين رأس المال المصرفي والنمو الاقتصادي.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي (تعزيز رؤوس اموال المصارف الاماراتية ودورها في النشاط الاقتصادي).

تاسعاً: بعض الدراسات السابقة:

1. دراسة : سعدون عباس محمد (2013)

اسم الدراسة	تأثير قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال في تطوير عمل المصارف الخاصة العراقية "بحث تطبيقي على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة"
مجتمع وعينة الدراسة	يشمل مجتمع دراسة المصارف الخاصة العاملة في العراق جميعها والمشمولة بقرار البنك المركزي العراقي بزيادة الحد الأدنى لرأس المال المصرفي. اما عينة الدراسة فقد شملت المصارف الاتية: (مصرف بغداد الاهلي ومصرف الشرق الاوسط للاستثمار ومصرف المتحد للاستثمار ومصرف الخليج للاستثمار)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى معرفة قرار زيادة الحد الأدنى لرأس المال على النشاطات المصرفية في المصارف المملوكة من قبل القطاع الخاص خلال الفترة بين عامي (2007 - 2010) و التعرف على معوقات زيادة الحد الأدنى لرأس المال في المصارف
أهم الاستنتاجات	أن رفع رأسمال المصارف ضرورة اقتصادية ومصرفية انطلاقاً من أن رأس المال الحالي على وفق المعايير المصرفية الدولية والمحلية لا يلبي حاجة السوق المحلية بإقامة مشاريع كبرى وتمويلها من خلال المصارف المحلية.

2. دراسة: Paul-Olivier Klein & Rima Turk-Ariss (2021)

عنوان الدراسة	Bank capital and economic activity رأس المال المصرفي والنشاط الاقتصادي
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الأدبيات الضئيلة وغير المستقرة حول العلاقة بين رأس مال البنك والنشاط الاقتصادي. وبيان اثر تعزيزات رأس المال على النشاط الاقتصادي من خلال تتبع الاثر غير المباشر لقناة رأس المال في تأثيرها على النشاط الاقتصادي، والذي يكون من خلال قناتي الاستقرار المالي وقناة الإقراض.
مجتمع وعينة الدراسة	القطاع المصرفي الفرنسي. وباستخدام أساليب مختلفة، تقوم الدراسة باختبار وجود وقوة قناة الاستقرار المالي وقناة الإقراض المصرفي من خلال استخلاص الأدلة من 47 دولة متقدمة ونامية على مدى ما يقرب من عقدين من الزمن.
أهم الاستنتاجات	توصلت الدراسة الى أن تعزيز رأس المال المصرفي يعمل على تحسين معدل الاستقرار المالي ونشاط الإقراض. كما ان له أثر إيجابي على النشاط الاقتصادي. من خلال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ورفع معدل التشغيل. وبشكل خاص، تؤدي التغيرات الأعلى في نسب رأس مال المصارف بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى رفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تدريجياً. والذي يتحسن بمقدار ربع نقطة مئوية بعد سنة واحدة ، ونصف نقطة مئوية بعد ثلاث سنوات، ونقطة مئوية واحدة بعد ست سنوات، إن مثل هذا التأثير الذي يزيد حجمه عن واحد مقابل واحد بمرور الوقت له أهمية اقتصادية.

المحور الاول : الجانب النظري مفهوم رأس المال المصرفي واليات تعزيزه:

اولاً: مفهوم رأس المال المصرفي وأهميته: مع تطور النظام المصرفي، ظهرت مفاهيم متعددة لتفسير رأس المال المصرفي، منها أنه "الفرق بين قيمة أصول المصرف وقيمة التزاماته من الديون، بما في ذلك الودائع". أو أنه "مجموع قيم الأسهم العادية والممتازة التي دفعها المؤسسون والمساهمون في بداية عمر المصرف، بالإضافة إلى أي إضافات أو تخفيضات تطرأ عليه لاحقاً". ويمكن تعريف رأس المال من خلال المعادلة التالية (أبو حمد وقُدوري، 2005: 143)

$$\text{الأرباح المحتجزة} + \text{رأس المال المدفوع} + \text{الاحتياطيات} = \text{رأس مال المصرف}$$

يمثل رأس مال المصرف خط الدفاع الأول، إذ يدعم استقرار المصرف على المدى الطويل وقدرته على استيعاب الخسائر. كما يعمل رأس المال المصرفي كمنطقة عازلة لحماية ودائع المودعين ودائني المصارف من الخسائر عندما تنخفض قيمة أصول المصرف أو تتخلف عن السداد. وفي أوقات الضغوط المالية، يمكن استخدام رأس مال المصرف لتغطية الخسائر التي تتجاوز الاحتياطيات المتاحة. بالإضافة إلى ذلك، تمكن مستويات رأس المال الكافية المصرف من مواصلة الإقراض ودعم النشاط الاقتصادي، خاصة في أوقات الضغوط الاقتصادية أو الأزمات المالية. كما تعمل هذه المستويات على غرس الثقة في المودعين والأطراف المقابلة، وتضمن قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته حتى في المواقف المعاكسة. كما توسيع قاعدة رأس مال المصرف يفيد في دعم مركز المصرف في إتاحة فرصة أكبر للاقتراض من البنك المركزي عند الحاجة. (العبيدي، 2014: 116)

ثانياً: وظائف رأس المال المصرفي وأنواعه:

1. وظائف رأس المال المصرفي: هادي، 2018: 248

أ. وظيفة استيعاب الخسائر: يحتاج المصرف إلى رأس المال للسماح له بتغطية أي خسائر

بأمواله الخاصة، ويمكن للمصرف أن يحافظ على التزاماته مغطاة بالكامل بالأصول طالما أن خسائره الإجمالية لا تستنزف رأسماله، إذ إن أي خسائر متكبدة تؤدي إلى خفض رأس مال المصرف وإجراء مقاصة مقابل بنود حقوق الملكية حسب ما تقرره الجمعية العمومية للمصرف.

ب. وظيفة الثقة: إن رأس المال المصرفي أحد أهم العوامل التي تزيد ثقة الناس في المصرف وتضمن المتعاملين معه، ومن ضمنهم (المودعون)، من خلال القوة المالية للمصرف، لأن المودعين والسلطات الرقابية يعتقدون بأن قوة المصرف تعتمد على متانة رأس ماله.

ج. وظيفة التمويل: إن رأس المال يلعب دوراً أساسياً في تمويل المباني والآلات والنشاط الإقراضي والاستثماري للمصرف خلال الفترة الأولى من نشأته.

د. وظيفة النمو: يساعد رأس المال على ضمان نمو المصرف المستقر على المدى البعيد، كما أن السلطة التشريعية وأسواق المال تتطلب زيادة رأس ماله بشكل طفيف ويتوافق مع نمو القروض وموجودات المصرف الأخرى التي تتعرض للمخاطر.

هـ. تمثيل المساهمين في مجلس إدارة المصرف، إذ تتحدد القوة التصويتية للمساهمين في تعيين رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والمدير العام بعدد الأسهم التي يمتلكونها.

ثالثاً: آليات تعزيز رأس المال المصرفي: عند مراجعة الأدبيات نجد أن هناك طرقاً تقليدية تلجأ إليها المصارف لزيادة رأس المال تتمثل بـ(احتجاز الأرباح، والاكتتاب، وتحويل الدين). كما توجد هناك طرق أخرى ثانوية أيضاً يمكن من خلالها زيادة رأس المال وكالاتي: (الطائي، 2010: 86)

1. **طريقة الاكتتاب أصدر أسهم جديدة:** يمكن للمصرف زيادة رأسماله بهذه الطريقة من خلال إصدار أسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدامى أو تُعرض للاكتتاب العام، وبذلك يمكن للمصارف الحصول على موارد مالية جديدة، وتُعد هذه الاستراتيجية من السياسات المالية التي يُطلق عليها التمويل الخارجي.

2. **طريقة احتجاز الأرباح:** يعد قرار إدارة المصرف بالنسبة لاحتجاز الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية من القرارات الاستراتيجية والهامة لسمعة المصرف ومستقبله وقيمه السوقية ممثلة بالقيمة السوقية لأسهمه، فهو يبين ويحدد الأموال التي ستندفق للمساهمين والأموال التي سيتم احتجازها بوساطة المصرف نفسه لإعادة استثمارها مرة أخرى، كما ويزود المستثمرين بمعلومات تتعلق بأداء المصرف نفسه. (أبو حمد وقدوري، 2005: 146-147)

3. **الطرق الثانوية لتعزيز رأس المال المصرفي:** (الطائي، 2010: 87)

- زيادة رأس المال من خلال تحويل السندات لأسهم عادية بغرض الحصول على رأس مال إضافي.
- دور عمليات الاندماج المصرفي في زيادة قاعدة رأس المال المصرفي، إذ يترتب على الاندماج زيادة القاعدة الرأسمالية للمصارف المندمجة مما يؤدي إلى كفاية ومتانة المركز المالي لها.
- زيادة رأس المال بإعادة تقدير موجودات المصرف.
- إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية .
- كما يمكن زيادة رأس المال بتحويل ديون المصرف وسندات القرض إلى أسهم.
- بيع وتأجير الموجودات الثابتة وخاصة المباني.
- إصدار أسهم ممتازة.

ويعتمد اختيار الأسلوب الأفضل من قبل المصرف على تأثير كل مصدر على أرباح المساهمين، والتي عادة ما تقاس عن طريق أرباح السهم الواحد، وتؤخذ عوامل أخرى رئيسية بنظر الاعتبار منها

تعرض المصرف للخطر، وأثر سيطرة المساهمين الحاليين على المصرف، وحالة السوق بالنسبة للموجودات أو السندات المباعة فضلاً عن التنظيم.

رابعاً: الغرض من تعزيز رأس المال المصرفي: تختلف الأسباب التي تلجأ إليها المصارف لزيادة رؤوس أموالها باختلاف الظروف والتحديات التي تواجهها المصارف، لكن يمكن إجمال أهم هذه الأسباب بالآتي: (المحيسن، 2005: 12)

أ. الوفاء بمتطلبات اللجان والسلطات الرقابية للملاءة المصرفية والامتثال لمقررات لجنة بازل (3) والخاصة بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف التي ليس لديها القدرة على تحقيق النسبة المطلوبة لمعايير رأس المال.

ب. تسعى المصارف إلى زيادة رؤوس أموالها لتجنب الآثار الناتجة عن ارتفاع مستويات التضخم، والتي تؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للأصول.

ج. في حال إخفاق المؤسسين في تقدير رأس المال عند تأسيس المصرف، نتيجة لخطأ المؤسسين في التقدير الصحيح لرأس المال في مرحلة التأسيس.

د. للتكيف مع اتجاهات العولمة الحديثة، بضمنها الأوضاع التنافسية التي تفرضها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات.

هـ. التوسع في تقديم الخدمات و لتلبية احتياجات القروض نتيجة لزيادة أعداد الزبائن.

و. يتم تحويل ديون المصرف إلى حصص رأسمال، فيزيد رأس المال بمقدار الديون التي تم تحويلها.

ز. في بعض الأحيان يتجه المساهمون إلى تحويل أرباحهم التي اكتسبوها إلى أسهم، رغبة منهم في الحصول على المزيد من حقوق الملكية.

المحور الثاني: العلاقة بين رأس المال المصرفي والنمو الاقتصادي

أولاً: فوائد وتكاليف تعزيز القواعد الرأسمالية للمصارف:

1. فوائد تعزيز رأس المال المصرفي: (Leonardo and Hyun, 2016: 8-9)

أ. يعمل رأس المال كحاجز يمتص الخسائر ويقلل من احتمالات فشل المصارف.

ب. ضمان استقرار المصارف وقدرته على تلبية التزاماته المالية، كما يساعد في تقليل المخاطر المالية المحتملة.

ج. يساعد رأس المال الكافي على الامتثال للمتطلبات التنظيمية والاشرفية المحلية والدولية.

د. يساهم تعزيز رأس المال في زيادة نمو الأعمال والاستثمارات التي تقوم بها المصارف، كما يمكن أن يسمح لها بتمويل التوسع المستقبلي.

هـ. يساعد رأس المال المرتفع المصارف على جذب الأموال والحفاظ على علاقات طويلة الأجل مع العملاء وتحمل المخاطر الأساسية للإقراض.

و. يُعد رأس المال المصرفي الكافي أحد عوامل استقلال المصرف المالي.

2. تكاليف رأس المال المصرفي: بعد الأزمة المالية عام 2008، مُنحت البنوك المركزية

والهيئات التنظيمية صلاحيات جديدة لرفع متطلبات تعزيز رؤوس أموال المصارف. وعلى إثر ذلك، تجدد الجدل بين المصرفيين حول تقييم الأثر السلبي لزيادة رأس المال المصرفي على النشاط الاقتصادي ومؤشرات الربحية والسيولة للمصرف، إلى جانب التأثيرات السلبية الأخرى. يتفق الباحثون على أن زيادة متطلبات رؤوس أموال المصارف ترفع تكلفة الإقراض المصرفي وتقلل من النشاط الاقتصادي. فعندما تشتد متطلبات رأس المال المفروضة على المصارف، تضطر للاختيار بين تقديم تمويل أقل للعملاء أو تقديمه بتكلفة أعلى. وبشكل عام، تزيد

متطلبات رأس المال من تكلفة تقديم المصارف للتمويل للشركات والقطاعات التجارية والمستهلكين. وقد أظهرت أبحاث لجنة بازل للرقابة المصرفية (وهي الهيئة التي وضعت معايير رأس المال الجديدة)، أن تشديد اللوائح المصرفية يزيد من تكلفة الائتمان المصرفي على المقترضين. بالإضافة إلى ذلك، تصاحب كل زيادة بنسبة نقطة مئوية في متطلبات رأس المال زيادة تصل إلى 13 نقطة أساس في فروق أسعار الفائدة على القروض. (Pogach, 2016:4)

ثانياً: العلاقة بين رأس المال المصرفي والنمو الاقتصادي: إن عملية النمو الاقتصادي في البلاد يسبقها ويدعمها النظام المالي، إذ إن الأداء الجيد للمؤسسات المصرفية (المشار إليه بكفاءة المصرف) له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي، ويمكن أن يكون لرأس المال المصرفي تأثير على النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين: (قناة الاستقرار المالي وقناة الإقراض المصرفي).

1. **الاستقرار المالي ودوره في دعم النمو الاقتصادي:** حظي استقرار المصارف باهتمام بالغ من الباحثين الأكاديميين، والممارسين، والجهات التنظيمية، لا سيما بعد الصدمة الخارجية المباشرة التي أحدثتها جائحة كوفيد-19، إذ يتوجب أن تكون المصارف مستعدة لمواجهة تحديات مستقبلية متنوعة. كما أن الأزمة المصرفية لعام 2008، التي تُعد الأخطر منذ عام 1929، تسببت في خسائر كبيرة للاقتصاد والمجتمع، قُدرت بما يتراوح بين 6 تريليونات و14 تريليون دولار. توضح هذه الأرقام حجم العوامل الخارجية السلبية التي ينقلها فشل المصارف إلى المجتمع. (مخيف، 2021: 40) يُعد وجود قطاع مصرفي متطور ومستقر أساساً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛ إذ يقوم بتوجيه المدخرات من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز لتمويل المشاريع الاستثمارية المُنتجة، مما يساهم في خلق فرص عمل، وزيادة الطاقة الإنتاجية، ودفع عجلة النمو الاقتصادي. ويعني هذا أنه كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي، زاد احتمال توجيه موارد الدولة الشحيحة نحو الاستعمال الأكثر إنتاجية لها. (الكريطي، 2024: 41). يعمل وجود مصارف ذات رؤوس أموال قوية على تعزيز الاستقرار المالي عبر الحد من حوافزها لخوض المخاطر وزيادة احتياطاتها ضد الخسائر. تركز الحجة الأساسية وراء اتفاق بازل III على الدور المحوري لرأس المال المصرفي في الاستقرار المالي، إذ يقلل من احتمالية تعرض المصارف لضائقة مالية ويحد من المخاطر التشغيلية. علاوة على ذلك، تعمل زيادة رأس المال كحاجز ضد خسائر المصرف، مما يعزز قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات ويساعد على تجاوز حالات الركود، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. (Thanh and Trung, 2023: 8) ونظراً للمسؤولية المحدودة للمساهمين ووجود شبكة أمان للمودعين (صريحة أو ضمنية)، يستفيد المساهمون من عوائد مرتفعة مع حمايتهم من المخاطر. بعبارة أخرى، بما أن المودعين لا يسعون لمخاطر الأصول بشكل عادل، فإن المصارف لا تستوعب خسائر الأصول بالكامل، وهذا يشجع على الإفراط في المخاطرة. ومع ذلك، فإن ارتفاع مستوى رأس المال يضع المساهمين أمام مخاطر أقل. لذا، فإن رفع متطلبات تعزيز رأس المال يقلل من حوافز المصارف لتحمل المخاطر. (Robin and Others, 2017: 343) تمت دراسة تأثير تنظيم رأس المال على استقرار المصرف أيضاً على مستوى الاقتصاد الكلي، وكان الهدف من هذه البحث اكتشاف التأثيرات الاقتصادية الكلية لارتفاع متطلبات رأس المال. ووفقاً لدراسة (مييرا وسواريس)، قد تؤثر متطلبات رأس المال على تكلفة وتواتر الأزمات النظامية، ويتحقق ذلك من خلال الدعم الذي توفره هذه المتطلبات للحد من المخاطرة النظامية. إن تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي ليس هدفاً في حد ذاته ما لم يُولَ اهتمام للنمو الاقتصادي، وهذا يعني أن غياب الاستقرار المالي يمكن أن يولد آثاراً سلبية على الاقتصاد، وهو ما توثقه مجموعة من الدراسات. إذ يجد (كوبيك وراميريز) أن فشل مصرف يشمل (1%) من التزامات النظام يؤدي إلى انخفاض بنسبة

(6.5%) في نمو الناتج القومي الإجمالي خلال ثلاثة أرباع العام. ويظهر كوك وكوخ أيضاً أن المصارف ذات الرسملة الضعيفة تسببت في تباطؤ انتعاش الإقراض بعد الركود. (Tomasz,2014:3) في مراجعة موسعة حديثة للأدبيات، لخص (Thakor 2018) أنه لا توجد مقايضة حقيقية بين الاستقرار المالي والنمو، وأن تحقيق كلا الهدفين أمر ممكن. وفي العموم، الأدبيات قاطعة بشأن الدور الإيجابي الذي يلعبه رأس المال المرتفع في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي، لكن تأثيره على النمو الاقتصادي غير مؤكد بدرجة أكبر. كما أن الأنظمة المالية الأكثر استقراراً تتجنب التأثيرات الكبيرة للأزمات المالية على الناتج الاقتصادي. (Klein and Ariss,2023: 4-5)

2. **قناة الإقراض المصرفي:** أكدت لجنة بازل أن الهدف الأساسي من الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز قواعد رأس المال والسيولة العالمية هو تأسيس قاعدة للنمو الاقتصادي المستدام يقوم على نظام مصرفي قوي ومرن. ويعني ذلك ضرورة منع الخسائر الناجمة عن الآثار غير المباشرة للصدمات السلبية في القطاع المالي على الاقتصاد الحقيقي. وفي هذا السياق، تناولت دراسات عديدة آثار الصدمات المالية على النشاط الاقتصادي الحقيقي والخصائص التي تتسم بها نسب رأس المال القائمة على المخاطر وتصاحب الدورة الاقتصادية، إذ يمكن لهذه النسب أن تزيد من تفاقم الصدمات المالية عبر إجبار المصارف على تقليص المعروض الائتماني في الأوقات التي يشهد فيها الطلب عليه. (kopp and others,2010: 86) إذ إن تعزيز حجم رأس المال المصرفي يؤدي إلى زيادة تكلفة التمويل المصرفي، والتي تُمرّر بعد ذلك إلى المقترضين من خلال أسعار فائدة أعلى، مما سيؤدي إلى انخفاض طلب الشركات والأسر على الإقراض بسبب ارتفاع تكلفته. فعندما يقدم المصرف قرضاً، يجب عليه فرض سعر فائدة يغطي تكلفة الحصول على الأموال المستخدمة لتقديم القرض، لأن "المال لا ينمو على الأشجار" كما يقول كوني. وتقوم المصارف بتمويل قروضها من مصدرين: الأول هو الديون المقترضة من الجمهور، وتكون بشكل كبير على هيئة ودائع، والثاني هو رأس المال الآتي من مستثمري المصرف. ومن المعروف أن شراء الديون أقل تكلفة من شراء الأسهم، لأن مستثمري الديون يضمنون استرداد أموالهم قبل أن يحصل مستثمرو الأسهم على أي شيء؛ (Milbourn,2023:6) ونتيجة لذلك، فإن الأسهم أكثر خطورة من الديون وتتطلب علاوة في السوق. تاريخياً، تميل الأسهم إلى تحقيق معدل عائد يبلغ حوالي (10%) سنوياً، وفي الوقت الحالي تكسب الودائع المصرفية ما يقرب من (2%) سنوياً. وبناءً على ذلك، إذا أخذ المصرف ودائع بقيمة (100) دولار، فيجب عليه دفع دولارين سنوياً، ولكن إذا أصدر نفس المصرف أسهماً بقيمة (100) دولار للمستثمرين، فسيتعين عليه دفع (10) دولارات سنوياً. وهذا المبدأ الأساسي راسخ ومفهوم لدى جميع الاقتصاديين ويناقش خبراء الاقتصاد بانتظام حجم التأثير وما إذا كان الحجم يختلف بمرور الوقت، من وجهة نظر المصرف أن الاحتفاظ برأس مال أعلى سيكون له آثار سلبية على أنشطة الإقراض وبالتالي على النمو الاقتصادي ومع ذلك، فإن تأثير قاعدة رأسمالية أقوى على النمو الاقتصادي لا يزال غير مستقر إلى حد كبير، إذ أن المصارف ذات رأس المال الأفضل تعمل على تحسين ظروف الاستقرار المالي، وفي الأوقات العصيبة تكون قادرة على الحفاظ على الائتمان للاقتصاد وبالتالي احتواء الآثار السلبية على الاقتصاد الكلي. (ON point,2022, 3-4) يُقتبس من الرئيس التنفيذي (Deutsche Bank عام 2009) أن "المزيد من الأسهم قد يزيد من استقرار المصارف، ولكن في الوقت نفسه من شأنه أن يحد من قدرتها على تقديم القروض لبقية الاقتصاد، وهذا يقلل من النمو وله آثار سلبية على الجميع". يعد فهم العلاقة بين رأس مال المصرف والإقراض قضية رئيسية تمت مناقشتها في دراسات متعددة متعلقة بالمصارف، فقد يرى بعضها وجود أثر إيجابي بين رأس المال المصرفي والإقراض على الأقل في المدى القصير، في حين وجدت دراسات أخرى وجود علاقة سلبية، وعلى سبيل المثال يوضح (Puri) أن الصدمات السلبية التي

يتعرض لها رأس مال المصرف بسبب انخفاض جودة الأصول أدت إلى انخفاضات في الائتمان المصرفي، وبحث أيضاً (Bayoumi and Melander) في آثار الصدمة السلبية التي يتعرض لها رأس مال المصرف على الاقتصاد الكلي من خلال تتبع الروابط بين معايير الإقراض وتوافر الائتمان والإنفاق الخاص والدخل مع مراعاة آليات التغذية الراجعة، فقد وجدوا في تحليلهم للروابط المالية الكلية في الولايات المتحدة عام (2008) أن الانخفاض الخارجي في نسبة رأس المال إلى الأصول بنحو نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو (1.5%) من خلال تأثيراته على توافر الائتمان، في المقابل يبين (Gross) أن النشاط الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي سيكون معرضاً لخطر الانكماش إذا احتفظت المصارف بنسب رأس مال أعلى عن طريق تقليص ميزانياتها العمومية. كما أفاد (Toffano and Noss) عام 2016 اللذان يدرسان العلاقة بين نسبة رأس المال الإجمالي وعدد قليل من المتغيرات المالية الكلية خلال التوسع، عن تأثير ضئيل لارتفاع رؤوس أموال المصارف على نمو الناتج المحلي الإجمالي في سياق المملكة المتحدة من خلال تحليل بيانات المصارف ذات رأس المال المنخفض والمصارف ذات رأس المال الجيد لموقفها تجاه الهبوط. وتظهر النتائج أن تخفيض الإقراض أعلى في المصارف التي تعاني من نقص رأس المال. (Klein and Ariss, 2023: 2) على الرغم من أن معظم الأدلة تشير إلى أن زيادة متطلبات رأس المال تقلل من الإقراض المصرفي، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، فإن الصعوبة تكمن في التحديد الواضح لتأثير العرض الائتماني الناشئ عن ضغط رأس المال على المصارف.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي تعزيز رؤوس أموال المصارف الإماراتي ودورها في النشاط الاقتصادي

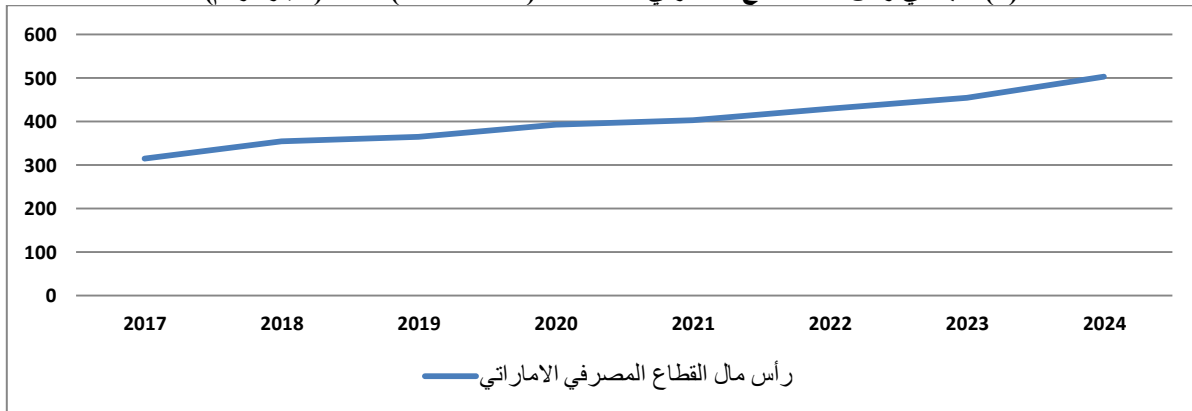
تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة، كغيرها من الدول العربية، إلى توسيع عمليات مصارفها خارجياً من خلال خلق مصارف ناجحة ومستقرة، بهدف الصمود أمام المنافسة العالمية وتعزيز مكانتها المالية في ظل التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية العالمية. وقد ساهمت القاعدة الرأسمالية الجديدة للمصارف المسجلة في الدولة في زيادة الضغط على المصارف الصغيرة والمتوسطة، إذ ألزمت القواعد الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ الكامل بنهاية عام 2023، المصارف المحلية بحد أدنى لرأس المال المدفوع يبلغ ملياري درهم، أما المصارف المخصصة للإقراض المتخصص، والتي تقدم مجموعة محدودة من الخدمات ويبلغ إجمالي أصولها 25 مليار درهم، فستحتاج فقط إلى 300 مليون درهم. وفي حين أن معظم المصارف الكبرى في البلاد ستتمكن بسهولة من تلبية أو تجاوز متطلبات المليارين درهم، فقد يواجه بعض المصارف الأصغر صعوبات، بما في ذلك تلك التي سجلت خسائر كبيرة أو انخفاضاً في الربحية خلال عام 2023 (S&P Global, 2024:6).

أولاً: واقع القطاع المصرفي الإماراتي: يتألف القطاع المصرفي في الإمارات العربية المتحدة في عام 2024 من 61 مصرفاً، منها 23 مصرفاً محلياً و38 مصرفاً أجنبياً. وتشمل الأنواع الرئيسية للمصارف في الإمارات أربعة أنواع (المصارف التجارية، ومصارف الاستثمار، والمصارف الإسلامية، والمصارف الصناعية). فضلاً عن خيارات الخدمات المصرفية الشخصية أو الاستثمارية أو للشركات، يوجد عدد كبير من المرافق المصرفية الخارجية التي تقدم معدلات ضريبية منخفضة، وحوافز مالية أخرى، فضلاً عن تقديم مجموعة من الخدمات المالية مثل إدارة الثروات وحماية الموجودات. (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء "ما وراء الإحصائيات"، 2024: 7) واصل القطاع المصرفي في الإمارات زخمه في النمو خلال عام 2024، مسجلاً مستويات قياسية في نمو الموجودات والائتمان والودائع والاستثمارات. وقد أثبت القطاع متانته ومرونته في التعامل مع التحديات والتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية. وكشف البنك المركزي الإماراتي عن ارتفاع إجمالي موجودات

القطاع المصرفي الإماراتي إلى (4378) مليار درهم في عام 2024، كما ارتفع إجمالي الائتمان إلى (2112.9) مليار درهم. ويعزى نمو إجمالي الائتمان إلى الزيادة في الائتمان المحلي بنسبة (0.5%) والائتمان الأجنبي بنسبة (0.8%)، كما وارتفعت ائتمعت الودائع المصرفية لتصل إلى (2740.5) مليار درهم (البنك المركزي الإماراتي، "التقرير الاقتصادي"، 2024: 3) وبقي النظام المصرفي في دولة الإمارات متمتعاً بمستويات رسملة كافية تفوق بكثير الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية والإشرافية، وظل رأس المال المجمع كافياً؛ إذ ارتفعت نسبة كفاية رأس المال إلى (18.5%)، وبلغت نسبة حقوق المساهمين العادية من الشق الأول (15.6%). كما بقيت ظروف التمويل والسيولة في النظام المصرفي مواتية في عام 2024، مدعومة بنمو قوي في الودائع، وظلت نسب السيولة أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية، إذ بلغت نسبة تغطية السيولة (151%) ونسبة الموجودات السائلة المؤهلة (20.7%). (البنك المركزي الإماراتي "التقرير الربع سنوي لتطورات الأسواق النقدية والمصرفية والمالية"، 2024: 6)

ثانياً: تطور حجم رأس مال القطاع المصرفي الاماراتي: اعتباراً من ديسمبر 2017، اتبعت المصارف في دولة الإمارات مبادئ بازل 3 لاحتساب نسب كفاية رأس المال بما يتماشى مع إرشادات الأنظمة والمعايير الصادرة عن البنك المركزي، والتي أسهمت في تحسين نوعية رأس مال المصرفي، ومن خلال الشكل (1) نلاحظ ان إجمالي رأس مال القطاع المصرفي في الإمارات بلغ في عام 2017 حوالي (468.8) مليار درهم إماراتي، وقد استمر بالنمو حتى بلغ عام 2020 (392) مليار درهم، وفي 14 فبراير 2021، أصدر البنك المركزي الإماراتي تعميماً بخصوص تطبيق نظام جديد للحد الأدنى لرأس مال المصارف، يُطبَّق على كافة المصارف بما في ذلك فروع المصارف الأجنبية العاملة في دولة الإمارات. ويتعين على المصارف القائمة وغير المستوفية لمتطلبات النظام الجديد عند دخوله حيز التنفيذ أن تستوفي هذه المتطلبات في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2023. ونصت المادة الثالثة على الحد الأدنى لرأس المال المطلوب؛ إذ يجب على المصارف المنشأة في الدولة الاحتفاظ برأس مال مدفوع بالكامل لا يقل عن ملياري درهم، كما يجب على المصارف المتخصصة المؤسسة في الدولة الاحتفاظ برأس مال مدفوع بالكامل لا يقل عن (300) مليون درهم. ووفقاً للمادة الثالثة، يتعين على فروع المصارف الأجنبية الاحتفاظ برأس مال مدفوع بالكامل لا يقل عن (100) مليون درهم على مستوى الفروع، ورأس مال مؤهل لا يقل عن مليارين درهم أو ما يعادله على مستوى الكيان، الامر الذي ادى الى نمو اجمالي راس المال ليصل الى (502) مليار درهم عام 2024، استحوذت المصارف الوطنية على نحو 86.3% من إجمالي رأسمال واحتياطيات القطاع المصرفي الاماراتي، في حين استحوذت المصارف الاجنبية على النسبة المتبقية والبالغة 13.7%. (المصرف المركزي الإماراتي، "نظام الحد الأدنى لرأس مال المصارف"، 2021: 4)

الشكل (1): إجمالي رأس مال القطاع المصرفي خلال المدة (2024-2017) (مليار درهم)



المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى: البنك المركزي الاماراتي، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختلفة.

ارتفع إجمالي رأس مال واحتياطيات البنوك العاملة في الدولة بنسبة (3.5%) ليصل إلى 413.3 مليار درهم في عام 2022. وبلغت نسبة إجمالي كفاية رأس المال 17.5% مما يعني أنها لا تزال أعلى بكثير من الحد الأدنى لكفاية رأس المال (130%). والتي تشمل مصد الحفاظ على رأس المال (بنسبة 2.5%) ونسبة 8.5% الحد الأدنى للشق الأول من رأس المال، وذلك كما هو منصوص عليه في أنظمة المصرف المركزي امتثالاً لإرشادات بازل (3)، واستمر إجمالي رأس المال بتسجيل معدل نمو ايجابي حتى نهاية عام 2024.

ثالثاً: تعزيز رؤوس أموال المصارف الاماراتية ودورها في النشاط الاقتصادي - مصرف ابو ظبي الاول

ظلي الاول - نموذجاً: لعبت المصارف الإماراتية دوراً محورياً في دعم القطاع الخاص وتمويل المشاريع التنموية. فقد ضخت المصارف العاملة في الدولة حوالي (62.5) مليار درهم كقروض وتسهيلات جديدة لعملائها من القطاع الخاص، ليصل الرصيد الإجمالي إلى (1.236) تريليون درهم بنهاية سبتمبر 2023، مسجلاً نمواً سنوياً بنسبة (5.3%). وبلغت حصة القطاعين الصناعي والتجاري (23) مليار درهم من التمويلات الجديدة خلال المدة ذاتها، ويعود ذلك لانخفاض مستويات المخاطر وتحسن قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفيها والجهات الأخرى. وفي المقابل، استحوذ قطاع الأفراد على حصة بلغت (40) مليار درهم (اتحاد مصارف الإمارات العربية المتحدة، 2023: 16). شهد القطاع المصرفي الإماراتي في عام 2017 ولادة مصرف أبوظبي الأول، برأس مال بلغ (10.089) مليار درهم. نتيجة لاندماج مصرف (الخليج الاول) ومصرف (ابو ظبي) وقد صُنف المصرف في المركز الأول محلياً، وضمن أكبر المصارف في الشرق الأوسط من حيث رأس المال، مما جعله من أكثر المصارف أماناً في الإمارات. بالإضافة إلى ذلك، حقق المصرف مستويات عالية من السيولة والربحية.

الجدول (1): المؤشرات المالية لمصرف ابو ظبي الاول للمدة (2017-2023) (مليار درهم)

المؤشرات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
المؤشرات							
أجمالي الموجودات	668.9	743.8	821.9	919.0	1000.3	1110.0	1168.6
أجمالي حقوق المساهمين	101.7	101.6	107.6	108.6	112.8	115.0	125.3
رأس المال	10.89	10.89	10.92	10.92	10.92	11.04	11.04
صافي القروض والسلف	330.4	366.8	421.7	386.6	410.1	483.9	459.5
ودائع العملاء	395.5	465.7	519.2	541.6	614.4	700.5	759.8
صافي إيرادات	19.53	20.24	19.44	18.65	21.68	20.84	27.47
صافي الأرباح	10.9	12.0	12.5	10.6	12.5	13.4	16.4

المصدر: مصرف ابو ظبي الاول، البيانات المالية للمدة (2017-2023)، الإمارات.

يُظهر الجدول (1) نمواً مطرداً في معظم بنود الميزانية العمومية لمصرف أبوظبي الأول خلال المدة (2017-2023) على الرغم من التحديات التي شهدتها تلك المدة، والتي تمثلت في تداعيات جائحة (كوفيد-19) والتحديات الجيوسياسية، فقد بلغت الإيرادات الصافية في عام 2020 مبلغ (18.6) مليار درهم إماراتي مقارنة بـ (19.4) مليار درهم في عام 2019، ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى الأثر السلبي لتخفيضات الأسعار والتباطؤ الذي أحدثه فيروس (كوفيد-19) في النشاط التجاري. بعد ذلك، استعادت الإيرادات نموها مع تعافي الاقتصاد لتصل إلى (27.4) مليار درهم في عام 2023. في غضون ذلك، حقق إجمالي الموجودات نمواً سنوياً مركباً بنسبة (12%) لتتجاوز الترليون درهم في عام 2021، بينما نمت القروض والسلفيات بنسبة (22%) على أساس سنوي مركب لتصل إلى (459.5) مليار درهم إماراتي (باستثناء عام 2020 الذي شهد انخفاضاً بنسبة 35%). وبلغت قيمة ودائع العملاء (541.6) مليار درهم إماراتي، مرتفعة بنسبة (11%) على أساس سنوي مركب. (مصرف أبوظبي الأول، "المراجعة التشغيلية"، 2023: 4) ارتفع رأس مال المصرف بنسبة (31%) ليصل إلى أكثر من 10 مليارات درهم إماراتي، وهو مبلغ يتجاوز بكثير الحد الأدنى لرأس المال الذي حدده البنك المركزي الإماراتي. هذا الرأس المال الجديد عزز مستوى الثقة والأمان في المصرف، مما جعله مصرف أبوظبي الأول من أكثر المصارف أماناً في القطاع المصرفي الإماراتي. كما ساعد المصرف

على تجاوز التحديات التي واجهها وأهمها الأزمة الناتجة عن جائحة كورونا عام 2020، التي عصفت باقتصادات المنطقة وتسببت بتباطؤ النمو الاقتصادي عالميًا. وفي 28 فبراير 2022، صادقت الجمعية العمومية لـ "مصرف أبوظبي الأول" على تعديل نظامه الأساسي لزيادة رأس المال إلى (11.04) مليار درهم عبر إصدار (127.61) مليون سهم جديد، وذلك بعد الحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة. (مصرف أبوظبي الأول، البيانات المالية، 2022: 4) إن وجود مثل هذه المصارف الكبرى في الإمارات يمنح القطاع المصرفي قدرًا كبيرًا من الاستقرار المالي، وهذا الاستقرار، يساهم في دعم عملية النمو الاقتصادي في الدولة. وقد عمل مصرف أبوظبي الأول على دفع عجلة النمو من خلال تعزيز التنوع الاقتصادي والاستثماري، ودعم طموحات رواد الأعمال وموظفيهم، ودعم نمو القطاع الخاص في الدولة، سواء للشركات الصغيرة، أو المتوسطة، أو الكبرى. وفي عام 2022، وقع مصرف أبوظبي الأول مذكرة تفاهم مع وزارة الصناعة الإماراتية، وفر بموجبها المصرف حلولاً تمويلية بقيمة 5 مليارات درهم للمستثمرين المحليين والأجانب في قطاعي الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة لتسريع وتيرة الاستثمارات الصناعية. وتشمل الحلول التمويلية التي سيقدمها المصرف تمويل التطبيقات التكنولوجية المتقدمة في القطاع الصناعي، وكذلك تمويل خطط التوسع في الأعمال، والتمويل الأخضر، وتمويل الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة ودعم هذه الشركات من خلال تقديم الاستشارات المالية المتعلقة بالصناعة، الأمر الذي يتوافق مع تطلعات الإمارات العربية المتحدة، وهي دولة ريعية، إلى مساعدتها في تنوع اقتصادها وتقليل الاعتماد على عائدات النفط وزيادة مساهمة النشاط الاقتصادي غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة. (Alblooshi and Robani, 2024:1280) يتمتع مصرف أبوظبي الأول بكافة الإمكانيات التي تؤهله ليكون الشريك المصرفي الاستراتيجي المستقبلي للحكومة وهيئاتها. ولم يقتصر دور المصرف على دعم الاقتصاد والشركات المحلية، بل امتد ليشمل المشاركة في دعم الاستثمار والتجارة الخارجية. ولذلك، ركّز المصرف على التوسع الخارجي بما يواكب توسع تجارة الدول المختلفة مع دولة الإمارات، مع إيلاء اهتمام خاص لتوفير الخدمات للشركات العابرة للقارات في الدول التي تنتشر فيها المصارف المحلية. تمتلك مجموعة مصرف أبوظبي الأول حصة سوقية كبيرة تبلغ (30%) من إجمالي الموجودات. وخلال المدة الزمنية (2018-2023)، أظهر مزيج أصول المصرف اتجاهًا واضحاً نحو زيادة الاستثمارات، إذ ارتفعت حصة الاستثمارات في مزيج الموجودات من (14.1%) في عام 2018 إلى (18.5%) في عام 2022، مسجلة أعلى نسبة في عام 2021 عند (19.1%). ويُعد هذا النمو مهماً في سياق ارتفاع حجم الميزانية العمومية بنسبة (10.5%) كمعدل نمو سنوي مركب (2018-2023)، مقارنة بنمو الاستثمار الذي بلغ (18.3%) ونمو القروض والسلف الذي بلغ (6.8%) كمعدل نمو سنوي مركب خلال المدة نفسها. وبلغت الحصة المجمعة للقروض والسلف والاستثمارات (60%) في عام 2022، مقابل (61.6%) في عام 2018، مما يشير إلى أنه على الرغم من تغير المزيج، تظل الأعمال الأساسية الإجمالية مستقرة. وتُعد حصة الاستثمارات البالغة (18.5%) من مزيج الموجودات مرتفعة حتى عند مقارنتها بحصة المصارف المنافسة، إذ تبلغ حصة أقرب منافس محلي وهو مصرف (الإمارات دبي الوطني) (15.4%)، والمصارف الإقليمية المنافسة في الخليج العربي والتي لديها حصة أقل بكثير، إذ تبلغ حصة مصرف مسقط (12.3%) ومصرف قطر الوطني (13.4%) ومصرف الكويت الوطني (14.8%). وتشير الحصة المرتفعة إلى فرص أعلى نسبيًا لمجالات الاستثمار فضلاً عن تركيز المصرف على النمو الشامل في الميزانية العمومية. (United Securities, 2023: 5-7) أدى تعزيز مستويات رأس المال لمصرف أبوظبي الأول إلى منحه حرية ومساحة أكبر للتوسع في الاقتراض. يتمتع المصرف بامتياز محلي كبير جدًا (يُشكل حوالي 25% من قروض القطاع المصرفي وأكثر من 30% من ودائعه في الإمارات العربية المتحدة)، فضلاً عن ملف تمويل وسيولة قوي. كما يستفيد المصرف من مكانته الرائدة في إمارة أبوظبي والروابط الوثيقة بحكومة أبوظبي، مما يمنحه القدرة

على الوصول إلى مقترضين ذوي جودة عالية وتمويل كبير من القطاع العام. وينعكس ذلك في استقرار مقاييس الائتمان المتفوقة لمصرف أبوظبي الأول، لاسيما فيما يتعلق بجودة الموجودات والأرباح مقارنة بنظرائه المحليين. ويعتمد ملف مخاطر المصرف على ميزانية عمومية عالية السيولة وتعرض كبير للحكومة والقطاع العام؛ إذ بلغت القروض الصافية (42%) من الموجودات في عام 2023، بينما شكلت التعاملات مع الحكومة والقطاع العام (29%) من إجمالي القروض. وتتألف التعاملات غير المتعلقة بالقروض في الغالب من النقد والودائع لدى البنوك المركزية، والأوراق المالية ذات الجودة الائتمانية القوية بشكل عام. في عام 2022، بلغ صافي محفظة قروض مصرف أبوظبي الأول 483.9 مليار درهم إماراتي، مقارنة بـ 366.8 مليار درهم في عام 2018، مسجلاً نمواً سنوياً مركباً بلغ، (6.9%) / (6.8%)، ومع ذلك، شهد النمو تقلبات سنوية متماشية مع الظروف الاقتصادية على المدى الطويل. نما المصرف باستمرار بمعدل (6%)، وهو أعلى بكثير من متوسط الصناعة، ويرجع ذلك إلى ميزته التنافسية الناتجة عن حجمه والتعاملات الأعلى نسبياً مع قطاع الحكومة والشركات التابعة للحكومة. على أساس سنوي، بلغ نمو صافي محفظة القروض في عام 2022 نسبة (12%)، متجاوزاً بكثير متوسط الصناعة البالغ (5.5%)، مدفوع بشكل أساسي بزيادة طلب المستهلكين والطلب القوي من العملاء الرئيسيين. من حيث التوزيع القطاعي، نجح المصرف في تقليل تركيزه على قطاعي العقارات والبناء على مر السنين؛ إذ انخفضت نسبة تركيزهما من (29%) في عام 2018 إلى (21%) في عام 2022 من إجمالي دفتر القروض المتنامي، وهو ما يمثل معدل نمو سنوي مركب سالباً (-1.2%) للمدة (2022-2018). وفي عام 2022، بلغت نسبة التعاملات مع أكبر ستة قطاعات (61%)، وهي نسبة لم تتغير كثيراً عن عام 2018. ومع ذلك، ارتفعت نسبة التعاملات مع القطاع العام بشكل ملحوظ من (2%) في عام 2018 إلى (12%) في عام 2022، مما يشير إلى تحسن في جودة دفتر القروض وتحسن عام في التكوين القطاعي للمحفظة منذ عام 2018. ونظراً لأن غالبية عمليات الاقتراض تمنح للعملاء المحليين، فقد ارتفعت حصة القروض من دفتر القروض المحلي من (63%) في عام 2018 إلى (73%) في عام 2022، في حين انخفض حجم التعاملات مع أوروبا والأمريكيتين بمقدار 300 نقطة أساس لكل منهما خلال نفس المدة. (36-38: Inderanil Bose, 2021) ومن منظور المستخدم النهائي، بلغ حجم التعاملات مع الشركات/القطاع الخاص (52%) في عام 2022، بانخفاض قدره 300 نقطة أساس على مدى خمس سنوات، بينما زادت حصة القطاع العام بمقدار 200 نقطة أساس على مدى خمس سنوات لتبلغ (19%). وشهد حجم التعاملات مع الأفراد/التجزئة انخفاضاً بمقدار 200 نقطة أساس من (18%) في عام 2018 إلى (16%) في عام 2022. وبلغ إجمالي حجم التعاملات مع الشركات/القطاع الخاص والقطاع العام (64%) في عام 2022 مقارنة بـ (57%) في عام 2018، بزيادة قدرها 700 نقطة أساس خلال المدة (2024-2016). في عام 2022، حصل المصرف على جائزة "أفضل مصرف للتمويل" في منطقة الشرق الأوسط، والتي قدمتها مجلة (غلوبال فاينانس). كان مصرف أبوظبي الأول مسؤولاً عن 24 قرصاً للشركات بقيمة إجمالية بلغت (8.74) مليار دولار، محققاً حصة سوقية بلغت (10.43%). كما أتم المصرف 33 قرصاً بصفته المنسق الرئيسي المفوض بقيمة إجمالية بلغت (6.6) مليار دولار، وفقاً لبيانات (Dealogic) ولم يقترب أي مصرف محلي أو إقليمي أو دولي من منافسة هذه الأرقام. وفي المجموع، أبرم مصرف أبوظبي الأول 160 صفقة ثنائية ومشتركة خلال عام 2022. بالإضافة إلى ذلك، أكدت وكالة فيتش (Fitch) للتصنيف الائتماني تصنيف القدرة على السداد على المدى الطويل لمصرف أبوظبي الأول عند (AA-) مع نظرة مستقبلية مستقرة، وتصنيف القدرة على السداد على المدى القصير عند (F1+). وفي الوقت نفسه، أكدت وكالة فيتش تصنيف القدرة على الاستمرار للمصرف عند (a-) (Fitch Ratings, 2024:2) من خلال ما تقدم نلاحظ ان توجه البنك المركزي الاماراتي نحو تعزيز رؤوس اموال المصارف الاماراتي قد ساهم بظهور مصارف تنموية ناجحة تدعم عملية النمو الاقتصادي في

الامارات ومن هذه المصارف كان مصرف ابو ظبي الاول الذي ساهم تمويل الكثير من المشاريع والاستثمارات واصبح اليوم واحد من اكبر المصارف على المستوى الاقليمي ومن بين المصارف الاكثر امانا على المستوى العالمي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات

1. إن التأثير العام لزيادة رؤوس أموال المصارف هو أن الاقتصاد يصبح أكثر أماناً كلما زادت رؤوس أموال المصارف نسبياً مقارنة بالمخاطر الكامنة في محافظها.
2. ان وجود مصارف ذات رؤوس أموال قوية يعمل على تعزيز الاستقرار المالي عبر الحد من حوافزها لخوض المخاطر وزيادة احتياطياتها ضد الخسائر.
3. يمكن أن يكون لرأس مال المصرفي تأثير على النمو الاقتصادي من خلال قناتين رئيسيتين هما (قناة الاستقرار المالي وقناة الإقراض المصرفي) فعندما تكون المصارف تتمتع برأس مال قوي يعمل على تعزيز الاستقرار المالي من خلال الحد من حوافز خوض المصارف للمخاطر وزيادة احتياطيات المصارف ضد الخسائر ويعزز القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات ويساعد على تلاشي حالات الركود وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي.
4. هناك دور إيجابي يلعبه رأس المال المرتفع في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار المالي، لكن تأثيره على النمو الاقتصادي غير مؤكد بدرجة أكبر. كما أن الأنظمة المالية الأكثر استقراراً تتجنب التأثيرات الكبيرة للأزمات المالية على الناتج الاقتصادي.
5. ساهمت توجهات البنك المركز الاماراتي نحو تعزيز رؤوس اموال المصارف الاماراتية في زيادة اجمالي راس مال القطاع المصرفي الاماراتي وتعزيز جانب الامان والاستقرار الامر الذي جعل من المصارف الإماراتية من المصارف الاكثر امانا واستقرار على المستوى الاقليمي والعالمي.
6. أدى تعزيز مستويات رأس المال لمصرف أبوظبي الأول إلى منحه حرية ومساحة أكبر للتوسع في الاقتراض.
7. يساهم مصرف أبوظبي الأول في دفع عجلة النمو قداماً في دولة الإمارات العربية المتحدة ويعمل على تعزيز التنوع الاقتصادي والاستثماري، ودعم طموحات رواد الأعمال وموظفيهم، ويدعم كذلك نمو القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة من الشركات الصغيرة أو المتوسطة أو الكبرى، ليطور بذلك قدرته على التوسع خارج الدولة.

ثانياً: التوصيات

1. أن إصدار البنوك المركزية لتعليمات رفع رؤوس الأموال المصارف الخاصة، لابد أن يصاحبه سياسة إصلاحية شاملة وتوفير بيئة مناسبة للعمل المصرفي على مستوى الأنظمة والقوانين والتشريعات لكي تتوفر لدى المصارف الخاصة بيئة استثمارية ناجحة.
2. يمكن طرح استراتيجية الاندماج المصرفي من قبل المصارف المركزية كإحدى الطرق لتلبية متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، وذلك من خلال توفير بيئة مناسبة لعقد صفقات الاندماج وإرساء مثل هذه الثقافة من خلال تقديم الخبرات والاستشارات للمصارف الخاصة وإقامة الورش

(* Dealogic Ltd: هي منصة أسواق مالية تقدم محتوى متكاملاً وتحليلات وتكنولوجيا عبر خدمة للشركات المالية، من التأسيس إلى التوزيع والمستثمرين، توفر منصة (Dealogic) اتصالاً عبر الخدمات المصرفية وأسواق رأس المال والمبيعات والتداول والاستثمار المؤسسي، للشركة مكاتب تقع في لندن ونيويورك وهونج كونج وطوكيو وبودابست وسيدني ومومباي وساو باولو وبكين. (** وكالة (Fitch) للتصنيف الائتماني: تشير إلى عملية مراجعة أو مقياس يتم من خلاله دراسة وتحليل الوضع المالي لجهة ما سواء كانت شركة أو منظمة أو دولة، وذلك لتحديد الأهلية وقدرة الجهة الخاضعة للتصنيف على الاقتراض والوفاء بسداد الدين للمقرضين، وحددت وكالات التصنيف العالمية عدد من الرموز التي تشير إلى درجة التصنيف الائتماني لشركة أو دولة ما، وتظهر تلك الدرجة مدى القوة وبالتالي الثقة والجدارة الائتمانية في المعاملات، وتبدأ تلك الرموز من AAA الذي يمثل أعلى التصنيفات الائتمانية ويليه AA وA، وBBB وهكذا وصولاً إلى D التي تشير إلى الاحتمالية الكبيرة للتعرض وعدم القدرة على السداد.

والندوات, بالإضافة إلى التعديلات التشريعية للقوانين والأنظمة التي تسهل عمليات الاندماج.
3. دراسة التجارب الدولية التي توجهت نحو تعزيز رؤوس أموال مصاريفها والاستفادة منها في خلق كيانات مصرفية ناجحة تساعد على تطوير معدلات النمو الاقتصادي ودعم الاقتصاد الوطني.
4. على الجهات التنظيمية واتحادات المصارف ان تحث الباحثين في البحث بشكل مكثف على الادوات الحديثة التي يمكن من خلالها رفع الحد الأدنى لرأس المال المصرفي باقل تكلفة ومتابعة الآثار الناتجة عن هذه الزيادة في النشاط الاقتصادي.

المصادر Reference

1. أسامة, المحيسن, (2005), الوجيز في الشركات التجارية الإفلاس, دار الثقافة, الاردن.
2. البنك المركزي الاماراتي, (2023), تقرير الاستقرار المالي, الامارات.
3. رضا, صاحب أبو أحمد, فائق, مشعل قدوري, (2005), إدارة المصارف, دار ابن الأثير للطباعة والنشر, جامعة الموصل, العراق.
4. صندوق النقد العربي, (2023), تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية, أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية, الامارات.
5. هالة, عايد هادي, (2018), اثر حجم رأس المال في اسعار الاسهم " دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية", مجلة دراسات محاسبية ومالية, المجلد (3), العدد (44).
6. طالب, حسين فارس الكريطي, (2024), دور المنافسة المصرفية في تحفيز النمو الاقتصادي في العراق, رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء, العراق.
7. سجي, فتحي محمد الطائي, (2010), الرسملة المصرفية ودورها في تعزيز القدرة التنافسية, مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد (6), العدد (19).
8. مصرف أبو ظبي الأول, (2016-2023), البيانات المالية الموحدة, الامارات.
9. مؤيد, عبد الكريم مخيف, (2021), دور القطاع المصرفي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي لدول مختارة مع إشارة خاصة للعراق, (رسالة ماجستير) مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد, جامعة كربلاء, العراق.
10. هبه, عبد المنعم, (2019), تطبيق متطلبات رأس المال المعاكس للتقلبات الدورية في الدول العربية, الدائرة الاقتصادية, صندوق النقد العربي, الامارات.
11. S&P Global, (2024), Italian Banking Outlook 2025 Big changes ahead. [spglobal.com/ratings](https://www.spglobal.com/ratings)
12. Ahmad. A, (2019), "does asset quality matter in relationship between bank capital on lending growth?", faculty of economics and business, airlangga university, international journal of management (ijm), volume 10, issue.
13. Ahmad.E, Husam.R, & Ahmid.A, (2020), "bank characteristics effect on capital structure: evidence from pmg and cs-ardl", journal of risk and financial management.
14. Robin.G, Jermy.C, Adi.S, & Samuel.G, (2017), "strengthening and streamlining bank capital regulation", brookings papers on economic activity.
15. ON point, (2022), "global banking's improved capital levels may soon be tested", economic and policy analysis from the occ, office of the comptroller of the currency.
16. Leonardo.G, Hyun. S, (2016), "Why bank capital matters for monetary policy", BIS Working Papers, Monetary and Economic Department, ISSN 1682-7678. available on the BIS website.
17. Omran, A., & Anidah. B, (2024), "Sustainability and Emiratization in the UAE Private Banking Sector: Opportunities, Challenges, and Future Research Directions", International journal of academic research in business and social sciences, Vol 14, Issue 9, E-ISSN: 2222-6990.